٢ - علم الاكتناه العربى الإسلامى

د. فيصل الحفيان*

مفتتح القول أن «علم الاكتناه العربى الإسلامى» للدكتور قاسم السامرائى كتاب شدَّنى إليه من غير طريق : عنوانه أولاً ، واسم مؤلفه ثانيًا ، وقبل هذين معًا : موضوعه . هذا الموضوع (المخطوطات العربية) الذى أعيش فيه وله منذ أكثر من عشرين عامًا ، وإن كان العيش قد بدأ على الهامش أو الحاشية ، وتدرَّج شيئًا فشيئًا حتى تركَّز فى صلب المتن . والفضل فى ذلك - بعد الله سبحانه - يرجع إلى معهد المخطوطات العربية الذى دخلته شابًا لم أجاوز الثالثة والعشرين ، وأنا الآن لا أزال فيه ، كهلاً أطرق باب منتصف العقد الخامس . لقد وجَّه المعهد نظرى إلى هذا الميدان المعرفى الذى لا يجد - على أهميته - اليوم من يُعنى به ، ويصرف همه إليه ، سوى فئة قليلة ، منها د . السامرائى صاحب «علم الاكتناه» وكتبٍ أخرى مشابهة فى هذا الاتجاه ، وبحوث عديدة .

كانت المرة الأولى التى صافح فيها سمعى عنوانُ الكتاب فى أثناء معرض القاهرة الدولى للكتاب عام ٢٠٠٢ ، فقد نقل إلىَّ الأخ الكريم د . أيمن فؤاد سيد أنه حصل على نسخة من المعرض ، وسعيت يومها للحصول على نسخة فأخفقت . وشاءت الظروف بعد ذلك أن أسافر إلى الرياض لأفتتح دورة تدريبية على فهرسة المخطوطات ، نظَّمها المعهد بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، والتقيت هناك أمينه العام الأخ الفاضل د . يحيى محمود بن جنيد ، فطلبت منه نسخة ، فاستجاب مشكورًا ، وشعرت أنى امتلكت كنزًا ثمينًا ، وبدأتْ رحلتى مع الكتاب ، الذى عرَّفنى عن قرب على شخصية مؤلِّف موسوعى من ناحية ، وعلى كتاب مؤلَّف ذى قيمة فى بابه من ناحية أخرى .

ولعل أول ما يستحق التنويه هو تلك اللغة التى كتب بها الكتاب ، والتى تدل على تمكُّن صاحبها من ناصية الكلمة العربية الرصينة ، وتشير فى الوقت ذاته إلى صلته الوثيقة بالتراث ومفرداته وتراكيبه وشواهده ونصوصه التى بَعُد عهد التراثيِّين بها ، بله المثقفين عامة .

ولقد ظل الكتاب ملازمًا لى أسابيع عدة ، انتهزت فيها كل فرصة للعودة إليه ، واستكمال ما بدأته فيه ، وتكرار قراءة ما لم أتمثله فى القراءة الأولى . ومع القراءة أوالقراءات هذه تجمعت لدىَّ مجموعة من الملاحظات والأسئلة التى لا تقلِّل من قدر الكتاب ، ولا

(*) منسق برامج معهد المخطوطات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

تعيب صاحبه ، فما إلى ذلك قصدت ، وما ينبغى لى ، ولكنها مجرد قراءة تسعى إلى الفهم أكثر مما تضيف ، وتتساءل فى سبيل ذلك دون أن تنتقص أو تتَّهم أو تُزرى . ولاشك أن صدر صاحب الكتاب - وهو عالم يدرك معنى العلم ، ويعى مشروعية الأسئلة فيه ـ سيتسع لى ، وصولاً إلى اكتمال المعرفة وتراكمها ، وهى الغاية التى نسعى إليها جميعًا ، وبخاصة فى مجال التراث العربى الإسلامى ، هذا الحصن الأخير الذى به نحتمى ، وإليه نلجأ فى زمن يتكالبون فيه علينا ، وما أكثرهم ، ليخلعونا من جذورنا ، ويطمسوا ملامحنا ، تحت شعارات العولمة ، وما إليها ، وما وراءها .

* * *

إن قراءتى لـ «علم الاكتناه» تنقسم قسمين رئيسين :

أولهما خاص بعرض مادة الكتاب ، فلاشك أن كثيرين جدًا لايعرفونه ، وكثيرين جدًا أيضًا لايملكونه . وسيكون العرض مركَّزًا لا فضول فيه ، إذ الهدف منه مجرد اللَّفْت ، كما أنه ضرورىٌ لأبنى عليه ما سأقول فى القسم الثانى .

وثانيهما خاص بالأسئلة التى أشرت إليها .

فلنبدأ مستعينين بالله ، مؤكدين مرة أخرى أن الغاية هى التعريف والتتميم ، والله من وراء القصد أولاً وأخيرًا .

- ١ -

تقديم الكتاب

صدر «علم الاكتناه العربى الإسلامى» عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، وهى الطبعة الأولى ، وقد وقع فى اثنتين وستين وخمسمائة صفحة من القطع المتوسط ، فهو كتاب كبير ، لا صغير ، كما وصفه مؤلفه غير مرة .

شغلت المادة العلمية ستًا وأربعمائة صفحة ، فى حين شغلت جريدة المصادر المختارة ـ كما عُنونت ـ ثلاث عشرة صفحة (ص ص ٤٠٧ - ٤٢٠) ، أعقبتها مراجع مختارة فى دراسة الخط العربى ، (ص ٤٢١ - ٤٢٣) وأخرى فى صناعة الكاغَد (ص ٤٢٤) ، وثالثة فى دراسة الأنباط والآراميين (ص ٤٢٥) ، ورابعة فى دراسة الأرقام (ص ٤٢٦) ، ثم جاءت جريدة المصادر الأجنبية (ص ٤٢٧ - ٤٣٤) ، وتلتها جريدة الكشافات العامة (ص ٤٣٧ - ٤٩٣) ، وأخيرًا ملحق نماذج الصور (ص ٤٩٧ - ٥٦٢) .

ويبدو واضحًا من خلال هذا التقسيم مدى عناية المؤلف بالتوثيق العلمى ، والحرص على ذكر المصادر مصنَّفة على الموضوعات التى تحدث فيها من خط وكاغد . . من ناحية ، ومقسومة على عربية وأجنبية من ناحية أخرى ، مما يشير إلى اطلاعه الواسع وتعدد المصادر وتنوعها وانفتاحها . ثم إن الحرص على الكشافات تصل بثقافته التراثية بسبب وثيق ، فهى التى تفتح مغاليق الكتاب ، وتضع اليد بيسر على محتوياته . وفى هذا السياق يأتى ملحق نماذج الصور .

لقد احتلت المصادر والمراجع والكشافات والنماذج ستًا وخمسين ومائة صفحة ، مما يعنى بمؤشر النسبة المئوية أكثر من ثلث المادة العلمية ، وهو ما له دلالاته الواضحة .

وتكشف جريدة المحتويات التى صُدِّر بها الكتاب أن الموضوعات جاءت منجَّمة ، لم تنتظمها أبواب أو فصول أو مباحث . وقد اندرجت هذه الموضوعات تحت عناوين بلغت عدتها ـ ما خلا التقديم ـ واحدًا وأربعين عنوانًا ، وهى مرتبة على النحو التالى :

تقديم ، ما علم الاكتناه؟ ، أصل الخط العربى ، الأنباط والمؤرخون ، تاريخ الأنباط السياسى والحضارى ، الأنباط والأرقام ، الأنباط والخط العربى ، تحقيق المخطوطات وأصول الفهرسة ، المستشرقون وتحقيق النصوص العربية ، رأيان فى أصول التحقيق ، تحقيق النسخة الفريدة ، تحقيق المسودة ، مشكلات الفهرسة ، طراز الخط ، بطاقة الفهرسة ، مثالان تطبيقيان للبطاقة ، تقييدات الوقف ، تقييدات التملك ، تقييدات الشراء ، واجب المفهرس ومعوقاته ، أهمية الكشكول والكناش فى التحقيق والفهرسة ، الإجازات ، تقييد الختام ، المُسَطَّرة ، التعقيبات ، رموز المقابلة ، الكراسات وأنظمة الترقيم ، صفحة العنوان ، حساب الجُمَّل ، الخط العربى وأنماطه ، صناعة ورق البَرْدى والرَّقّ والكاغَد ، صناعة الرَّقّ ، تاريخ صناعة الكاغَد ، الخطوط والعلامات المائية فى الكاغَد ، صناعة المداد والحبر ، صناعة الكتاب الإسلامى ، طباعة الكتاب الإسلامى ، التزوير فى الوثائق والمخطوطات ، تعتيق الكاغَد وتزوير السماعات ، الغش فى الكاغَد ، المسكوكات والفهرسة .

بدأ الكتاب باقتباس على ورقته الأولى من ديوان الحافظ ابن حجر العسقلانى ، مع تصرُّف فى كلمة ، وانتهى باقتباسين من كلام الحافظ ابن عساكر ، ومن الورقة لمحمد ابن داوود الجراح ، مما يشى مرة أخرى بثقافة المؤلِّف ، وينسجم مع موضوع المؤلَّف .

وجاء العنوان الأول «ما علم الاكتناه؟» ثم توالت العناوين التى يمكن أن نجمعها أو نركزها فى تسع نقاط : الخط ، الأرقام ، التحقيق ، الفهرسة ، التقييدات وما يتصل بها ،

الورق وما يتصل به ، المداد وما يتصل به ، صناعة الكتاب ، التزوير فى المخطوطات ، المسكوكات .

وأول ما ينبغى التلبُّث عنده : التقديم ، الذى رسم فيه المؤلف خطته وغايته ، فالكتاب - فى رأيه - «هو أول دراسة علمية شاملة لعلم الاكتناه العربى الإسلامى الذى لم يتناوله كتاب عربى بعد بهذا المعنى الجديد ، ليكون دليلاً للمفهرس ، ومفتاحًا للمحقق ، وهو - بعد - ليس ترجمة لأى عمل أوروبى ، ولا تقليدًا له ، مع استفادتى الواسعة مما كتب فى علم الاكتناه الأوروبى حول المخطوطات اليونانية واللاتينية والهندية وغيرها[١]» .

والكتاب ، أو كثير مما جاء فيه ، درَّسه صاحبه كِفاحًا أو عمليًا ، أو ألقاه فى بعض الندوات التدريسية أو المؤتمرات الدولية ، ولكنه زاد على كل ذلك ، وأنقص ، وغيَّر بعض آرائه وبدَّلها نتيجة تجربته فى الفهرسة ، واطلاعه على الكثير من المخطوطات[٢] .

والمؤلف لا يدَّعى أنه ألمَّ بكل جوانب البحث ، أو أحاط به علمًا ، أو أنَّ ما سطَّره هو الصواب ، وحسبه أنه لم يضنَّ بجهد ، ولم يبخل بما عنده ، لكنه يدرك تمامًا أن كثيرًا من التجارب العملية لا يستطيع الإنسان نقلها إلى الآخرين أو وصفها لهم[٣] .

وعلى الرغم مما صدَّر به المؤلف التقديم من أن كتابه هو أول دراسة علمية فى الموضوع ، فإنه أشار إلى بعض العلماء الذين حاولوا جادِّين لملمة بعض حواشيه - حواشى علم الاكتناه - المتباعدة ، وضمَّ جمل وأشتات من أطرافه المتباينة ، فذكر عبد السلام هارون ، وصلاح الدين المنجد ، وعبد الستار الحلوجى ، وأيمن فؤاد سيد ، وميرى عبودى فتوحى ، وعابد سليمان المشوخى ، ومحمد المنونى ، وكوركيس عواد ، ونبيهة عبود ، وحبيب زيات ، وناجى معروف ، وحسن حسنى عبد الوهاب ، وعبد العزيز الدالى ، ومحمد محمد أمان ، وعبد اللطيف إبراهيم ، ومحمد محمد أمين ، ومحمد ماهر حمادة ، ويحيى محمود ابن جنيد ، وأبا عبد الرحمن بن عقيل الظاهرى ، وعبد الله عسيلان ، وعبدالهادى الفضلى ، ومحمد مندور ، وأحمد محمد الخراط ، ومحمد عجاج الخطيب ، وأحمد حسن فرحات ، وإياد خالد الطباع ، كما ذكر سفند دال ، وبالمر ، وبيدرسون ، وإلكسندر ستيبتشفيج ، وكرومان ، وكاراباجيك ، وسامبول شتيرن ، وهانس آرنست[٤] .

---

(١) علم الاكتناه ، ص ٩ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٩ ، ١٠ .
(٣) المصدر السابق ، ص ١٠ .
(٤) المصدر السابق ، ص ١١ - ١٤ .

ولم يتعرض المؤلف ـ كما ذكر ـ للتزويق والتذهيب ، والتصوير وتاريخه وأنماطه ، وأساليب التجليد ومدارسه فى المخطوطات ، لأن هذه الفروع دُرست بإمعان وتفصيل فى كتب أو مقالات عديدة جداً بلغات مختلفة ، فلم يرد أن يكرر أو يسطو على جهود الآخرين ، واكتفى بذكر هذه الكتب والمقالات فى جريدة المصادر[١] .

كما أنه قصد قصداً إلى أن لا يثقل كتابه بالشروح والتفاصيل والجداول حتى لا يعزف عنه القارئ الجاد ، وكرَّر ما أشار إليه قبل من أنه لم يحسن التعبير عن جوانبَ كثيرة يستطيع إدراكها بما تراكم عنده من مِران وممارسة ، بيد أنه يقف عاجزاً عن شرحها أو توصيلها للقارئ . وهذا من النقص الذى لا يسلم منه إنسان[٢] .

إن المؤلف معتز بكتابه وتجربته مع المخطوطات العربية ، غير أن ذلك لم يسلّمه إلى الغرور ، أو إنكار جهود الآخرين وإسهاماتهم ، وهو من بعد ـ على طريقة القدماء ـ يلتمس العذر من شطٍّ قلمه أو عثرة خاطره . ومما يذكر له تلك الاقتباسات الموفقة من كلام السابقين وتقييدات المخطوطات التى نثرها فى كلامه فى التقديم[٣] .

كان هذا العرض لمادة الكتاب ضروريّا حتى يكون القارئ على بينة أولاً ، وحتى أبنى ـ كما أسلفت ـ عليه ما سأقول فى لاحق الكلام ، وهو ما يتلخص فى خمسة أسئلة ، مع ملاحظة أن السؤال هنا بمعنى القضية أو المشكلة ، وليس بالمعنى القريب الذى يتطلب جوابًا .

- ٢ -

٢ - ١ سؤال العنوان

أحسب أن عنوان الكتاب يستحق وقفة طويلة ، فهو عنوان جديد ، ثم إنه ليس مجرد عنوان فحسب ، بل هو ـ كما أراده صاحبه ـ عَلَم على عِلْم . لقد فاجأ العنوان المتخصصين فى المخطوطات ، بله المشتغلين بالتراث عامة ، فاستغربوه ، وتساءلوا عن معنى «الاكتناه» وعلاقته بموضوع الكتاب ، وما إذا كان السامرائى قد اخترعه ، أو أنه مقابل عربى لعِلْم غربى ، وأشياء أخرى تتصل بذلك .

---

(١) علم الاكتناه ، ص ١٤ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٤ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٩ ، ١٥ ، ١٦ .

وعلى الرغم من أن السامرائى قد عقد عنوانًا مستقلًا بعد مقدمة الكتاب مباشرة صاغه بأسلوب الاستفهام «ما علم الاكتناه؟» وملأ تحته ست صفحات ، فإن الصورة لم تتضح ، وظلت الرؤية غائمة ، إنه يقول : «يشتمل علم الاكتناه فى اللغات الأوروبية على فنَّين ، هما : باليوغرافى Palaeography ، وكوديكولوجى Codicology[١]» . ومنطوق هذا القول أن هناك علم اكتناه أوروبيًا ، تحته فنَّان ، وسبق للسامرائى أن قال فى التقديم : «مع استفادتى الواسعة مما كُتب فى علم الاكتناه الأوروبى حول المخطوطات اليونانية واللاتينية والهندية وغيرها[٢]» كأنه وطَّأ بكلامه الأخير هذا لما قال بعد فى أول موضوعات الكتاب ، وصَدَّق بكلامه التالى كلامه الأول فى التقديم . وكان أول ما تبادر إلى خاطرى : الاكتناه كلمة عربية ، فما هى الكلمة أو الكلمات المقابلة لها فى الاصطلاح الغربى إذا كان هناك علم اكتناه أوروبى؟ ولماذا لم يُقْرَن هذا المقابل بالمصطلح العربى ، كما نَقْرن مثلاً المصطلح العربى «علم المخطوطات» بالكلمة الفرنسية Codicologie التى اقترحها ألفونس دان عام ١٩٤٤ ، لدراسة العناصر المادية التى يتكون منها المخطوط ، مخلِّصًا بذلك هذا العلم من كلمة باليوغرافيا التى كانت تشمله ، وهذه الكلمة الأخيرة نقرنها بدورها بـ «علم الخطوط القديمة» وقس على ذلك .

واتهمت نفسى بالجهل ، وسارعت إلى بعض الأصدقاء من المتخصصين ، الذين يتميزون بالانفتاح على الثقافة الغربية ، وبعضهم ممن تخرَّج فى باريس ، كما أتيحت لى فرصة الالتقاء ببعض الفرنسيين ممن يعملون فى معهد البحث وتاريخ النصوص والمكتبة الوطنية الفرنسية ، مثل د . مارك جوفروا ، وجونثيف غيدون . لكن أحدًا لم يضف إلىَّ ، سوى أنه ليس هناك مقابل لـ «علم الاكتناه» ، وأنه لايوجد علم غربى يجمع شمل علمى الكوديكولوجيا والباليوغرافيا ، كما فعل السامرائى فى كتابه .

إن كلام السامرائى ينقض بعضُه بعضًا ، فقد بدأ أول كلماته فى الكتاب بالقول : «لقد قصدت من هذا الكتاب الصغير أن يكون دراسة علمية شاملة لعلم الاكتناه العربى الإسلامى الذى لم يتناوله كتاب عربى بعد بهذا المعنى الجديد . . مع استفادتى الواسعة مما كتب فى علم الاكتناه الأوروبى . .»[٣] . وهذا قول يشى بأن ثمة علم اكتناه عربيًا ، لكنه لم يؤلف فيه

(١) علم الاكتناه ، ص ١٧ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٩ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٩ .

كتاب عربى ، وفى موطن آخر يقول : وقد اشتققت من كل ما سبق من المعانى والدلالات مصطلحًا عربيًا هو علم الاكتناه . .»[١] . ويظهر لى أن التوفيق لم يحالف السامرائى فى التعبير عما فى نفسه ، فى مواطنَ تستلزم الوضوح والدقة . وتَثْرى الأسئلة ، أو التساؤلات : هل كان هناك علم اكتناه عربى قبل السامرائى ، أو أنه شكَّل من رصيد التراث وألَّف اعتمادًا عليه علمًا جديدًا ، اخترع هو اسمه؟! وتأتى الإجابة بصورتها البسيطة والقريبة ، على حدِّ تعبيره هو «لم يحسن التعبير عن جوانب (أفكار) استطاع إدراكها . . بيد أنه عجز عن شرحها أو توصيلها للقارئ . . وهذا من النقص الذى لا يسلم منه إنسان»[٢] .

وما أراه بعد إمعان النظر وتقليب الأمر على وجوهه المختلفة هو أن السامرائى أراد أن يؤلِّف بين مجموعة من المعارف اعتمادًا على التراث ، ويجعل منها علمًا واحدًا غايته خدمة مفهرس المخطوطات العربية ومحققها ، وأطلق على هذا العلم اسمًا جديدًا .

ومن اللافت أنه عندما صاغ الاسم أو المصطلح الجديد لم يتوقف أدنى توقف عند الدلالة اللغوية لكلمة الاكتناه ، وكان حقه أن يتريث عند هذه النقطة فى مظنتها ، الموضوع الذى استُهل به الكتاب «ما علم الاكتناه؟» ، فهذه الدلالة ذات أهمية فى التأسيس لمصطلح جديد ، صرح صاحبه بأنه اشتقه ، جاعلاً تحته كل ما يدخل تحت علمى الكوديكولوجيا والباليوغرافيا فى اللغات الأوروبية .

ولاشك أن عملية اختيار مفردة وجعلها رأسًا على علم ، هى عملية عقلية ، تقتضى بداهة وجود علاقة أو صلة ما بين الدلالة اللغوية لها ، والاصطلاح الجديد ، حتى يستقيم الأمر .

وإذا كان السامرائى لم يشف الغُلة ، وهو - دون شك - أقدر على ذلك ، إذ هو فارس الكتاب وعنوانه ، فقد رأيت لزامًا أن أجتهد فى الأمر ، إنفاذًا لحق العلم ، وإرضاء لفضولى العلمى ، فى انتظار أن تقطع جهيزةُ قول كل خطيب .

ذكرت المعجمات اللغوية دلالات عِدّة للجذر اللغوى «كنه» وقد تتبعتها فى الصحاح ، للجوهرى (ت ٣٩٣هـ) والمحكم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ) وأساس البلاغة للزمخشرى (ت٥٣٨هـ) ولسان العرب ، لابن منظور (ت ٧١١هـ) ، والقاموس المحيط للفيروزآبادى (ت٨١٧هـ) ، والمعجم الوسيط ، والمعجم الكبير (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) ومعجمات

(١) علم الاكتناه ، ص ٢٠ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٤ ، ١٥ .

أخرى ، تتبعتها فرأيتها لاتجاوز : جوهر الشىء ، ووقته ، وغايته ونهايته ، وقَدْره ، ووجهه ، وحقيقته ، وأخيرًا[١] كيفيته . وأول هذه المعانى (جوهر الشىء) وثالثها (غايتها ونهايتها) وآخرها (حقيقته ، وكيفيته) لا تبعد عن بعضها ، فقد رأيت المعجمات تفسر بعضها ببعض ، فحقيقة الشىء : منتهاه ، وأصله المشتمل عليه . وحقيقة الإيمان : خالصه ومحضه وكنهه . والجوهر : الأصل . هى دلالات متداخلة متناوبة ، فالكنه : الحقيقة والكيفية ، والكنه أيضًا : الغاية والنهاية ، والحقيقة بدورها : المنتهى ، والأصل .

على أن استخدام الكنه بمعنى الحقيقة والكيفية مما وقع فيه خلاف ، فقد نسبه ابن دريد إلى العامة[٢] ، لكن الجماهير أقرته واستعملته فيها ، ولعل الفيروزآبادى أسقط معنى «الحقيقة»[٣] بسبب هذا الخلاف . وإذا كان ابن دريد قد غمز فى الدلالة على الحقيقة ، فإن الجوهرى ذكر بأنه لايشتق منه فعل ، ونعت ما ورد من قولهم : لا يكتنهه الوصف بمعنى لا يبلغ كنهه ، بأنه كلام مولَّد ، لكن الأزهرى صحّح استخدام الفعل[٤] .

وعلى الرغم من غمز ابن دريد دلالة الحقيقة ، وطعن الجوهرى فى اشتقاق الفعل ، فإن أقرب الدلالات الآن وأكثرها شيوعًا هى الحقيقة ، كما أن الفعل مستخدم مستقرّ .

كان ذلك عن الدلالة أو الدلالات اللغوية لجذر الكلمة ، واستخدام فعل منه ، فماذا عن الدلالة الصرفية للصيغة (الاكتناه) مصدر (اكتنه) على وزن افتعل؟ .

من المعلوم عند الصرفيين أن «افتعل» لها دلالات عديدة ، تكتسبها من الصيغة أو الوزن نفسه ، زيادة على معنى «فعل» مجردًا ، فارتمى مثلاً غير رمى ، واشتوى غير شوى ، واصطنع غير صنع ، واشتبه غير شبه[٥] . . . والدلالة الجديدة التى تضاف هنا فى «اكتنه» هى المشقة والاجتهاد والمبالغة والتعمُّل فى تحصيل أصل الفعل ، كأن «الاكتناه» هو السعى بجهد وإصرار وإلحاح للوصول إلى «الكنه» بمعنى الحقيقة ، والكيفية ، والأصل ، والجوهر . وقد اخترت هذه الدلالة لأنها هى التى توافق استخدام الكلمة .

ويبقى السؤال : ما علاقة كل ذلك بموضوع الكتاب ، أو بمفردات العلم الذى أراده السامرائى ، وهل قصدها حقًا؟ .

---

(١) انظر : المحكم ١٠٤/٤ ، والصحاح (٢/ ٤١٤) ، وأساس البلاغة (كنه) .
(٢) جمهرة اللغة ٣/ ١٧٣ .
(٣) القاموس المحيط (كنه) .
(٤) تهذيب اللغة ٢٣/٦ .
(٥) انظر فى الدلالات الصرفية لـ «افتعل» : مفصل الزمخشرى ، ٢٨٢ ، والممتع فى التصريف ١٩٣/١ ، ١٩٤ .

أما السؤال الأخير فأغلب الظن أنها مقصودة . على الأقل فى لمح معنى الحقيقة من مادة «كنه» .

وأما السؤال الأول فالمسألة يمكن فهمها من باب أن ثمة أشياء يُطلق عليها : أوعية المعرفة ، مثل الوثيقة ، والمسكوكة ، والمخطوطة ، والأثر ، أيًا كانت الأداة التى تمّ بوساطتها صبّ المعرفة فى هذا الوعاء أو ذاك : القلم أو الإزميل أو غيرها ، وأيًا كانت الأدوات المساعدة الأخرى فى صياغة هذا الوعاء وملئه بمحتواه ، وأيًا كانت الإضافات التى تجعل الوعاء قابلاً للتداول وذا قيمة ، وهى فى حال المخطوطة أصباغ وألوان وجلد وتذهيب وتزويق . . إلخ .

وإذا كان علم الاكتناه ـ كما حدده السامرائى ـ بدءًا من غلاف كتابه ، علمًا يشمل الباليوغرافيا والكوديكولوجيا ، فمن الممكن أن نفهم ـ دون أن يكون الفهم مشوبًا بالتعسف أو الافتعال ـ أن هذه الأوعية بوصفها مواد ، أيًا كانت طبيعتها ، وخطوطها ، وأصباغها ، وألوانها ، وجلودها ، ورسومها ، ونقوشها ، من الممكن أن نفهم أنها هى «الأصل ، والجوهر ، والحقيقة ، والكيفية» التى ينبغى أن نصرف إليها ومن أجلها جهدًا كبيرًا حتى نستطيع أن نصل إلى المعرفة المسجلة عليها ، ونحيط بأبعادها . وفى الوقت نفسه نرصد الظروف الاجتماعية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية والسياسية والعلمية التى أحاطت بهذه المعرفة من ناحية ، والتى أثّرت المعرفة بدورها فيها من ناحية أخرى . هى إذن عملية مركبة ، فهذه الأوعية ذات قيمة عظيمة تكشف لنا الكثير ، وبها ، وعن طريقها نصل إلى المعرفة بمفهومها الواسع والعميق ، ثم إنها هى نفسها تؤثر فى هذه المعرفة ، وتوجهها نحو آفاق جديدة .

إن السامرائى يرى فى علم الاكتناه ، بناء على الرؤية السالفة ، علمًا أساسيًا ، ويجعل من موضوع درسه : الوعاء المعرفى العربى الإسلامى (المخطوط) هدفًا فى حد ذاته ، متابعًا الكوديكولوجيين الذين يرون أن الكتاب المخطوط «مادة أساسية تدرس لذاتها لا كوسيلة لتحقيق غاية أخرى ، وأنه لا يمكن دراسة نص من النصوص دون معرفة الأسس المادية والظروف التى أُنتج فيها المخطوط ، وكذا معرفة الطريقة التى وصل بها إلينا هذا النص»[1] . إنه بذلك يكون قد تجاوز النظرة القديمة لدينا هنا نحن العربَ والمسلمين ، هذه النظرة التى تجعل من علم المخطوطات علمًا مساعدًا مهمته مساعدة محققى النصوص ودارسيها . إن

(١) دراسات فى علم المخطوطات والبحث الببليوغرافى ، ص ١١ .

دراسة المخطوط حتى عند الغربيين كانت ـ كما يقول أحمد شوقى بنبين ـ تعتبر دراسة ثانوية ، يهتم به كوسيلة أو مصدر للتاريخ الثقافى ، كدراسة عصر معين من جوانب مختلفة ، أو يهتم به كقطعة أثرية نادرة . غير أن علماء الفيلولوجيا اليوم قد اختاروا مقاربة معاكسة لدراسة المخطوط ، بمعنى أن التاريخ الثقافى يصبح عند الاقتضاء إحدى الوسائل للبحث فى تاريخ المخطوط»[١] ، ولا بأس أن أورد فى هذا السياق ما قاله المستشرق كونينجسفيلد (Konningsfild) : «إن المخطوطات ليست نصوصًا مصدرية فحسب ، ولكنها شاهد أيضًا على النشاط الثقافى لهذا القطر أو ذاك ، أو هذا البلد أو ذاك ، وفى فترة معينة من التاريخ ، إذ إن كل مخطوطة إنما هى مرآة تعكس الحياة الثقافية للزمان والمكان الذى نُسخت فيه المخطوطات»[٢] .

لقد تعمدت أن أُزجى هذه الآراء والنقول فى ثنايا محاولتى فهم عنوان الكتاب . والحق أن هذه الآراء والنقول مرتبطة بعلم المخطوطات أو الكوديكولوجيا ، وهو نصيف علم الاكتناه ، فما تشير إليه ينطبق إلى حد ما على علم الاكتناه أو بعضه . وقد يتراءى لدى بعضهم أنى أذهب بعيدًا فى فهم العنوان وكلام صاحبه ، لكن عذرى أنى أحاول تفسير ما لم يفسره السامرائى ، وهى محاولة تربط الدلالة اللغوية للعنوان برؤية صاحب الكتاب للعلم ، وبكلام المختصين فى علم المخطوطات .

خلاصة القول : ألا يستحق بعد كل ما سبق أن يكون العلم الذى يُعنى بأوعية المعرفة علمًا نشتقُّ اسمه من جذر لغوى ، يدلُّ على الأصل والجوهر والحقيقة والكيفية ، ثم نجعل هذه الدلالة فى صيغة تشير إلى مدى الجهد الذى تحتاجه هذه الدراسة المعقدة المرتبطة بالزمان والمكان وما نتج عنهما وفيهما من موادَّ وأساليب . . إلخ .

لاشك أن السامرائى قد وُفِّق إلى حد بعيد فى اختيار هذا المصطلح محمَّلاً بكل المعانى السابقة ، بغض النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف معه فى انسجام ما أدرج تحته ، وفى إمكانية ذلك ، وهذا هو موضوع السؤال التالى .

ومما يذكر هنا أن مصطلح «علم الاكتناه» قد أدخله د . أحمد شوقى بنبين وزميله مصطفى طوبى معجمهما الذى صدر حديثًا جدًا (٢٠٠٣م) «معجم مصطلحات المخطوط العربى» باسم قاسم السامرائى[٣] .

(١) دراسات فى علم المخطوطات والبحث الببليوغرافى ، ص ١٤ .
(٢) المخطوطات العربية فى الغرب الإسلامى ، ص ٣١٩ .
(٣) معجم مصطلحات المخطوط العربى ، ص ١٦٣ .

٢ - ٢ سؤال الموضوع

موضوع علم الاكتناه العربى الإسلامى - كما رسم السامرائى - أوسع مما قد يتصور ، فهو يجمع علومًا كثيرة . نعم حَدَّد السامرائى على غلاف كتابه علمين فقط يشملهما علم الاكتناه ، وأكد ذلك نصًا صريحًا واضحًا ، فقال إنه - أى علم الاكتناه - يشتمل على فنَّيْن هما :

- الباليوغرافيا .
- والكوديكولوجيا[١] .

وأولهما - الباليوغرافيا - يَعنى «البحث فى كل ما هو مكتوب ، أو منقوش ، أو مرسوم ، واختبار المواد المستعملة فى هذه العمليات ، وإخضاعها للتحليل والتركيب ، ومِن ثَمَّ استنباط النتائج منها»[٢] ، وهو أيضًا «فن يُعنى بفك الخطوط القديمة ورموز الكتابات الأثرية والنقوش والمسكوكات»[٣] .

وثانيهما - الكوديكولوجيا - يَعنى «دراسة الكتاب المخطوط أو صناعته ، بما فى ذلك صناعة الأحبار ، وفن التوريق ، أو النساخة ، والتجليد ، والتذهيب وصناعة الرقوق ، والجلود ، والكاغد ، وما يتبع كل ذلك من فنون ، وما يتصل بها ، مثل : حجم الكراسة ، ونظام الترقيم ، والتعقيبات ، والسماعات ، والقراءات ، والإجازات ، والمقابلات ، وتقييدات التملك ، وتقييدات الوقف ، وما يظهر فى نهاية المخطوطة»[٤] .

ثم أضاف إلى هذا وذاك : «أن يكون الخبير بعلم الاكتناه على معرفة جيدة ودُربة وافية بعلم تطور الخطوط العربية وأنماطها ، وتطور صناعة ورق البَرْدى ، والرَّق ، والكاغد ، والزجاج ، والنسيج ، والنحاس ، والحديد ، والخشب ، والأحجار الكريمة والرخيصة»[٥] .

وكذلك «أن يكون على علم واسع بصناعة الأمِدَّة والأحبار والمواد المصنوعة منها عبر العصور الإسلامية ، والأصباغ ، والألوان ، وصناعة الجلد ، والتجليد ، والتذهيب ، والتزويق ، فى كل قطر من الأقطار الإسلامية»[٦] .

---

(١) علم الاكتناه ، ص ١٧ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٨ .
(٣) المصدر السابق ، ص ١٩ .
(٤) علم الاكتناه ، ص ١٩ ، ٢٠ .
(٥) المصدر السابق ، ص ٢٠ .
(٦) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

والخبير بعلم الاكتناه «لا يستغنى أيضًا عن المعرفة الواسعة بالشريعة الإسلامية ، ومذاهبها ، وأصول أحكامها ، وما يتبعها من مختلف الفروع كنظام القضاء ، والحسبة ، والشرطة وأنظمة الدواوين ، والأوقاف ، فضلا[١] عن اللغة والتاريخ»[٢] .

وإضافة إلى هذا كله فإن الخبير «يجب أن يكون عارفًا بالمصادر والمراجع الأساسية المختلفة وبأساليب استعمالها[٣]» .

وأخيرًا فإن علم الاكتناه يندرج تحته معرفة تاريخ الطباعة فى العالم العربى والإسلامى ، لأن الطباعة بدأت تقليدًا للمخطوطات فى خَطِّها وإخراجها[٤] .

ويلاحظ أن الفرع الأخير من فروع علم الاكتناه «معرفة تاريخ الطباعة» لم يرِدْ فى مظنته حيث الفروع الأخرى ، ولكنه جاء بعيدًا فى آخر الكتاب حيث موضوع «طباعة الكتاب الإسلامى» ، فلعل هناك فروعًا أخرى أفلتت منى أثناء القراءة .

هذه المعارف الكثيرة فى الكمّ ، المتباعدة أحيانًا فى المنطلقات والأهداف معًا ، المتنافرة أحيانًا فى التكوين الذى تتطلّبه ، والثقافة التى تحتاجها ، تدخل جميعًا تحت علم الاكتناه ، كما يتصوره السامرائى ويؤسِّسه .

وأحسب أن هذا التأسيس لعلم يذكِّر بمقولة قديمة عن اللغة ، مُفادها أنه لا يحيط بها إلا نبىّ . وعلم الاكتناه بالمفهوم السامرائى يحتاج أيضًا إلى أنبياء .

وبعيدًا عن هذه المقولة التى قد لا تكون حجة فى معرض مناقشة علمية ، أودُّ أن أتلبث قليلاً لأزيد الأمر تفصيلاً ، ومن ثَمّ أرسخ الاقتناع بما أذهب إليه .

أ ـ يَعْرِف السامرائى أن كلا من الباليوغرافيا والكوديكولوجيا مجالان معرفيان مستقلان اليوم ، وأعنى أنهما علمان ، كلٌّ له استقلاليته والدائرة التى يتحرك خلالها ، وإن كانت دائرتاهما تتداخلان أحيانًا ، شأن المجالات المعرفية الأخرى ، على أن مصطلح الكوديكولوجيا أو علم المخطوطات خرج من رحم الباليوغرافيا أو علم الخطوط القديمة ، وكان ذلك فى العصر الحديث ، يقول د . أحمد شوقى بنبين : «وحتى العصر الحديث كان

---

(١) «فضلاً» لا تستخدم غالبًا إلا بعد النفى ، تقول : ما رأيته فضلاً عن أن أكلمه . والصواب فى سياق كلامه استخدام كلمة «بالإضافة» مثلاً .

(٢) علم الاكتناه ، ص ٢١ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٤٧ .

علم المخطوطات يعتبر جزءاً من الباليوغرافيا . . وقد كان العلماء يقولون : الباليوغرافيا التطبيقية أو التاريخية للتعبير عن علم المخطوطات ، قبل أن يستعملوا لفظ «هاندشر يفيتنكونده» ، واحتفظوا بلفظ الباليوغرافيا لعلم الخطوط القديمة . أما فى فرنسا حيث ازدهر البحث الفيلولوجى ازدهارًا كبيرًا ، وظهرت أعمال جادة فى هذا المجال ، خاصة فى النصف الأول من هذا القرن ، فإن الفيلولوجى الكبير ألفونس دان . . . قد اقترح عام ١٩٤٤م لفظ «كوديكولوجيا» مترجمًا به اللفظ الألمانى «هاند شريفيتنكونده» لدراسة العناصر التى يتكون منها المخطوط ، بصرف النظر عن الكتاب ، واقتصر لفظ «باليوغرافيا» على دراسة الخطوط القديمة دراسة علمية»[١] .

وإذا كان علم المخطوطات أو «الكوديكولوجيا» قد انفصل عن علم الباليوغرافيا ، فإن جمعهما مرة أخرى ـ كما فعل السامرائى ـ هو عودة بالزمن إلى الخلف ، إذ لا شك أن هذا الانفصال أو الانعتاق ؛ انعتاق الكوديكولوجيا من إسار الباليوغرافيا ، إنما حدث لأن هناك ما استدعى ذلك . والأسباب كثيرة ، منها ما يتربط بالتراكم المعرفى للمجال أو العلم الجديد ، ومنها ما له علاقة بخصوصية هذا الدرس الجديد ، واتخاذه ملامح مميزة ، ومنها ما يعود ربما إلى الغايات التى يسعى إليها . . وأشياء أخرى ليس هذا موطن استقصائها .

وإمعانًا فى التوضيح ، فإن الباليوغرافيا هى ـ كما عَرَّفها ألفونس دان ـ علم الخطوط القديمة وأسس هاته الخطوط»[٢] . وأوعية هذه الخطوط كثيرة ، منها وعاء المخطوط أو الكتاب ، فدراسة المخطوط أو الكتاب ومادة الكتاب ، وصناعة الكتاب ، واستعمالاته ، ودراسة شكله ، هذا كله يدخل فى إطار الباليوغرافيا ، لكن المخطوط ليس خطًا وصناعة وشكلاً فحسب ، بل إن هناك مجالات أخرى جدُّ مهمة لدراسة هذا الوعاء الحضارى المهم ، من مثل : إعداد الكشافات أو القوائم أو الفهارس على وفق أسس مختلفة ، ومن جوانب متعددة ؛ موضوعية (طب ، لغة ، تاريخ . . .) وتاريخية (قرن معين ، أو فترة زمنية ما) ، وجغرافية (منطقة معينة أو بلد بعينها) وفنية (مزخرفة ، ملونة ، مذهبة ، فيها رسوم أو أشكال) ، وذات خصوصية (قديمة ، فريدة ، نادرة) . وكذلك من مثل : صناعة فهارس الفهارس ، ورصد ما يكتب عن المخطوطات فى أوعية النشر المختلفة ، وعمل فهارس للنسخ المختلفة للكتاب الواحد ، وللنساخ ، وأصحاب المجموعات (المُلّاك) ، والمكتبات التى انقرضت ، والمجلِّدين ، وخوارج الكتب ومقدماتها ، وتجارة المخطوطات ، إلى مهام أخرى عديدة هى من صميم عمل الكوديكولوجى ، ولا علاقة للباليوغرافى بها .

(١) دراسات فى علم المخطوطات والبحث الببليوغرافى ، ص ١١ ، ١٢ .
(٢) مقالات فى علم المخطوطات ، ص ١٤ .

وبالمقابل فإن الباليوغرافيا أوسع فى الميادين أو الأوعية التى تُعنى بها ، فهناك ما يسمى بباليوغرافيا الوثائق ، وباليوغرافيا البرديّات ، وباليوغرافيا السجلات ، وباليوغرافيا المسكوكات والقطع المعدنية ، وباليوغرافيا الآثار .

ويظل الكتاب المخطوط هو محور الكوديكولوجيا ، ليس فى خطه ومداده وصنعته فحسب ، وإنما فى آفاق أخرى ، تتطلبها طبيعة هذا الوعاء ، ويدفع هو نفسه إليها .

ألا يحق لنا بعد هذا أن نعترض على أن نجمع شمل العلمين تحت علم واحد ، خلافًا لسنة التطور ، وطبيعة الأشياء؟!

ب ـ يُدرج السامرائى ضمن علم الاكتناه ما أسماه بالمعرفة الواسعة بالشريعة الإسلامية ومذاهبها . . إلخ . ويلاحظ أن معرفة خبير الاكتناه بالشريعة ليست معرفة عادية ، بل هى معرفة (واسعة) ، كأنه مطالب بأن يكون عالمًا بالشريعة .

مثل هذه المعرفة تنقل علم الاكتناه ـ فى رأيى ـ خارج دائرتى الباليوغرافيا والكوديكولوجيا معًا نقلة بعيدة ، إذ إنهما دائرتان تقومان على أسس تقنية تتصل على نحو بالعلوم التطبيقية ومنها الكيمياء ، وأسس نسقية ترتبط بالوعاء أيًا كان نوعه ، وطبيعة تنظيم ما يكتب أو ينقش فيه ، بالإضافة إلى الخط ، وهو أيضًا يدخل فى الأمور النسقية ، فى حين إن الدائرة الجديدة (الشريعة) مبنية على محتوى المخطوط العلمى ، وهو ما يندرج تحت الدراسة الفيلولوجية .

جـ ـ والكلام الآنف نفسه ينطبق تمامًا على ما أشار إليه من ضرورة معرفة الخبير من باب أولى باللغة والتاريخ ، والمصادر والمراجع الأساسية المختلفة وبأساليب استعمالها . وواضح أن المقصود بالمصادر والمراجع مصادر اللغة والتاريخ والشريعة ، وفى ذلك خلط غير مقبول ، ولىٌّ لأعناق تخصصات علمية ، كل تخصص منها له أدواته وأساليبه ومصادره ومناهجه وثقافته ، التى يُنفَق عليها عمر الإنسان حتى يتم التمكن منها ، أو الاقتراب من ذلك .

د ـ رابعة الأثافى ـ إن كان ثمة رابعة ـ أن يقوم السامرائى بحشر موضوعات خاصة بالتحقيق العلمى ، أو ما يسمى بالدراسة الفيلولوجية للمخطوطات ، فى كتابه ، ولا أظن أحدًا يجعل التحقيق العلمى هذا جزءاً من الباليوغرافيا ، ولا من الكوديكولوجيا .

إن بحث التحقيق العلمى أو التعرض له فى سياق هذين العلمين إنما يكون من زاوية العلائق التى تصل بينه وبينهما ، حاجته إليهما ، وحاجتهما إليه ، وما يفيد كل علم من

الآخر . وهذا ما فعله د . أحمد شوقى بنبين فى كتابه «دراسات فى علم المخطوطات والبحث الببليوغرافى» فقد ضمنه بحثًا فى «علم المخطوطات والتحقيق العلمى» درس فيه عنصرين من عناصر علم المخطوطات ، عَدَّهما أكثر ارتباطًا من غيرهما بعملية التحقيق العلمى ، هما البحث أو التفتيش عن المخطوطات ، وأثر النساخة والنساخ فى المخطوط العربى عبر تاريخه الطويل[١] .

إن السامرائى عقد عدة عناوين لمسائل التحقيق العلمى «تحقيق المخطوطات وأصول الفهرسة» و«المستشرقون وتحقيق النصوص العربية» و«رأيان فى أصول التحقيق» ، وهو لم يعرض فيها من قريب أو بعيد لأمور تتصل بالكوديكولوجيا والباليوغرافيا ، وركّز كل التركيز على التحقيق العلمى الصِّرف ، همومِه ومن كتب فيه ، والدخلاء عليه الذين شوهوا النصوص ، والتصحيفات والتحريفات التى ارتكبوها ، وأسباب الجناية التاريخية على هذه النصوص ، والشروط التى ينبغى أن تتوافر فى المحقق ، ومناهج المحققين فى إخراج النصوص . . إلخ ، وذلك كله بعيدٌ أيُّما بعد عن علمى «علم الاكتناه» .

إن ما جمعه السامرائى فى إهاب علم الاكتناه ، وما أقحمه إقحامًا بعد أن ضاق الإهاب بما فيه ، شىء فوق طاقة الأذكياء أن يقدروا عليه ، وما نادى به متعذِّر التحقق أو الوجود فى الواقع ، إلا فى حالات نادرة ، ولا يسوغ بناء العلوم أو تأسيسها على مفاهيم كهذه .

٢ - ٣ سؤال البناء

كيف بنى السامرائى كتابه؟ وهل وُفِّق فى تشييد هذا البناء ، وإلى أى مدى استطاع أن يؤلف بين المواد ، ويجعل منها منظومات متسقة ، ترفعه فى النهاية صرحًا متماسكًا يشد بعضه بعضًا؟ . هذه الأسئلة وغيرها هى التى تقودنا فى تالى الكلام .

قال السامرائى فى تقديمه الكتاب : «إن الكثير مما جاء فى هذا الكتاب ، كنتُ قد درّسته كِفاحًا ، أو عمليًا ، فى قسم المكتبات والمعلومات بكلية العلوم الاجتماعية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، أو سبق أن ألقيت أشياء منه فى بعض الندوات . . أو المؤتمرات . . أو فى الدورات التدريبية . . فزدت على كل ذلك ما عنَّ لى . . وغَيَّرت بعض آرائى وبدّلتها نتيجة تجربتى . . إضافة إلى مناقشاتى الجادة مع المهتمين . .»[٢] .

---

(١) دراسات فى علم المخطوطات ، ص ٢٣ وما بعدها .

(٢) علم الاكتناه ، ص ١٠ ، ١١ .

المادة إذن أشتات جمعها صاحبها ، ليصبَّها فى وعاء واحد ، ولا حرج فى ذلك ولا تثريب ، فهى جميعًا تتصل بالتراث ، بغض النظر عن مدى انسجامها مع بعضها ، ولكن ذلك لا يعفى من التأليف بين الأشباه ، وجمع النظائر ، حتى تستقيم بنية الكتاب ، فلا تتقطّع أوصال الموضوع الواحد ، ولا تتمزق الفكرة الواحدة شذرَ مذرَ من ناحية ، وحتى يجد الباحث بغيته فى مكان واحد ، وفى الموضع الذى يتوقع من ناحية أخرى ، وحتى تتضافر أجزاء الموضوع الواحد فى خدمة فكرته ، وتتعانق مع الموضوعات الأخرى ، لتكون فى النهاية لوحة لا أمْت فيها ولا اعوجاج .

لقد تناول المؤلف موضوع الخط العربى فى أربعة مواضع :

أولها فى بداية الكتاب تحت عنوان «أصل الخط العربى» (ص ٢٣ - ٢٨) .

وثانيها تحت عنوان «الأنباط والخط العربى» (ص ٥٧ ، ٥٨) فاصلاً بينهما بموضوعات الأنباط والمؤرخون ، وتاريخ الأنباط السياسى ، والأنباط والأرقام .

وثالثها تحت عنوان «طراز الخط» (ص ١٠٩) فاصلاً بين هذا وسابقه بستة موضوعات لا علاقة لها بالخط . صحيح أنه عرضه بوصفه مشكلة من مشكلات الفهرسة لكن السياق لا يقتضى إفراده بعنوان ، فقد كان يمكن إدراجه فى الموضوع الرئيس «مشكلات الفهرسة» كما أدرج مشكلة إعداد المفهرس ، وقواعد الفهرسة ، وعناوين المخطوطات ، أو فقدان الورقة الأولى من المخطوط ، واختلاط المطبوعات بالمخطوطات . فلماذا أَفرد «طراز الخط» بعنوان ، والكلام فيه - بالإضافة إلى الاعتبار الموضوعى السابق - لم يتعدَّ صفحة ، وما قيل فيها تكرَّر مرة أخرى فى الموضع الرابع .

ورابعها تحت عنوان «الخط العربى وأنماطه» (ص ٢١٥ - ٢٢٤) . وبين هذا وسابقه خمسة عشر موضوعا (عنوانًا)! .

والسؤال : ألم يكن من الأفضل لمَّ شمل الموضوع ، بدل بعثرته كل هذه البعثرة؟!

الموضوع الثانى الذى حظى باهتمام السامرائى هو موضوع الأنباط ، وقد تناوله على التوالى فى خمسة مواضع ، منها أربعة ظهرت فيها كلمة «الأنباط» فى العنوان ، فى حين اختفت الأنباط فى واحد ، وأولها «أصل الخط العربى» وقد تلاه : الأنباط والمؤرخون ، تاريخ الأنباط السياسى والحضارى ، والأنباط والأرقام ، والأنباط والخط العربى .

والحق أنها جميعًا تندرج تحت موضوع واحد هو أصل الخط العربى ، فهذا هو ما يهم الخبير بعلم الاكتناه على حد تعبير السامرائى ، فتاريخ الأنباط لا يهم هذا الخبير إلا فى

سياق تعرُّفه على أصل الخط العربى . إنها عناوين كثيرة توهم القارئ أن المؤلف قد خرج من نطاق العلم ، موضوع الكتاب إلى التاريخ ، وهو علم له رجاله . فإذا ما دخلنا فى مادة هذه الموضوعات فإننا نجد دخولاً فى تفصيلات تاريخية ، وشبه غياب لموضوع الخط ، على الرغم من أن العكس تماماً هو المطلوب ، على ما ألمحت آنفاً .

الموضوع الثالث موضوع الفهرسة . وهذا جرى تناوله فى ثلاثة موضوعات : مشكلات الفهرسة (ص ٩٣ - ١٠٨) ، وبطاقة الفهرسة ومثالان تطبيقيان لها (ص ١١١ - ١١٨) وواجب المفهرس ومعوقاته (ص ١٤٥ - ١٥٠) . وبين هذا وسابقه ثلاثة موضوعات : تقييدات الوقف ، وتقييدات التملك ، وتقييدات الشراء . ولا علاقة لهذه الموضوعات من الزاوية التى نظر فيها السامرائى بالفهرسة ، فمثلاً عَرَّف الوقف فقهيًا ، وتتبع ظاهرة المصاحف والكتب ، وساق نماذج من تقييدات الوقف ومواطنها فى المخطوطات ، وأمورًا أخرى . وكل ما يتصل بالفهرسة من الموضوع لا يعدو إشارة عاجلة إلى أهمية الوقف للمفهرس والمحقق لأنها وسيلة من وسائل التوثيق ، وعون على تحديد مكان النسخ ، وقد تُعرِّف باسم المؤلف وعنوان الكتاب . . . إلخ . وأُدخلت كلمة الفهرسة فى ثلاثة عناوين أخرى دون حاجة إلى ذلك : تحقيق المخطوطات وأصول الفهرسة ، وأهمية الكشكول والكناش فى التحقيق والفهرسة ، والمسكوكات والفهرسة .

الموضوع الرابع موضوع التحقيق . وهو - فى رأيى - شىء آخر غير الكوديكولوجيا والباليوغرافيا . صحيح أنه يفيد منهما ويعتمد عليهما ، ولكنه غيرهما ، ولا يجوز جعله ضمن «علم الاكتناه» لأنه يحتاج إلى تخصص فى المحتوى العلمى للمخطوطة ، فمخطوطة فقهية يحققها دارس للشريعة ، ومخطوطة طبية يقوم بها طبيب ، ومخطوطة فى الكيمياء تحتاج إلى دارس فى هذا العلم ، وهؤلاء الدارسون جميعاً يفيدون أيما إفادة من نتائج علم البالوغرافيا وعلم الكوديكولوجيا ، لكننا لا نستطيع مطالبتهم بأن يكونوا باليوغرافيين ولا كوديكولوجيين ، كما أننا لا نتوقع أن يكون الباليوغرافى أو الكوديكولوجى عالمًا بالفقه ، ولا بالطب ، ولا بالكيمياء .

أعود إلى موضوع التحقيق الذى ورد فى خمسة مواطن : تحقيق المخطوطات وأصول الفهرسة ، والمستشرقون وتحقيق النصوص العربية ، ورأيان فى أصول التحقيق ، وتحقيق النسخة الفريدة ، وتحقيق المسودة . وقد جاءت - والحق يقال - متعاقبة ، على أن الموضوع الأول «تحقيق المخطوطات وأصول الفهرسة» ، أراد السامرائى أن يعرض فيه لموضوعين : تحقيق النصوص أو المخطوطات ، ثم الكشافات التى تلحق بالنصوص لتذلل سبل البحث

فى هذه النصوص . والفهرسة هنا ليست «فهرسة المخطوطات» ، بل هى الفهرسة الكاشفة . ولا مُشاحة فى الاصطلاح . لكن المادة العلمية التى أدرجت تحت العنوان جاءت إنشائية ، أهملت التأسيس النظرى لمفهوم التحقيق ، مكتفية بالنعى على بعض المحققين عدم تمكنهم من الصنعة ، وعلى بعض دور النشر الورقية والإلكترونية تشويهها كثيرًا من النصوص ، واقفة عند حد إشارات سريعة إلى ألوان القصور فيها .

أما الموضوع الثانى : «المستشرقون وتحقيق النصوص العربية» فليس فيه من جديد على الموضوع الأول إلا كلمة «المستشرقون» فى العنوان ، الذين لمس رأيهم سريعًا ، مؤكدًا أن العرب فى القديم عُنوا بإخراج النصوص الصحيحة الثابتة عناية تفوق ما يفعله محققو اليوم من العرب أو من المستشرقين ، ثم نكص إلى موضوع التحقيق : مفهومه ، وشروط المحقق ، ومنها انطلق إلى طرائف التصحيف والتحريف .

وأما الموضوع الثالث فحظ «الرأيين» فيه قليل ، لا يتجاوز صفحة ، ثم التوى عنق الكلام مرة أخرى إلى مفهوم التحقيق وأهمية النسخ واختلافها ، وهو ما يتصل على نحو ما بالموضوع الثانى .

بقى الموضوعان الأخيران «تحقيق النسخة الفريدة» و«تحقيق المسودة» ، وهما مكتوبان على عجل ، وكان يمكن أن يُتَضَمَّنا فى ما سبقهما . إن موضوعات التحقيق الخمسة موضوع واحد متداخل ، ولا تستحق أن يفرد لهما خمسة عناوين .

وهناك موضوعات نُشرت دون مراعاة العلاقات التى تشد بعضها إلى بعض ، فتقطعت شذرًا ، فقد والى د . السامرائى بين تقييدات الوقف وتقييدات التملك ، وتقييدات الشراء ، ثم بين الإجازات ، وتقييدات الختام ، والمسطَّرة ، والتعقيبات ، ورموز المقابلة ، والكراسات ، وأنظمة الترقيم ، وصفحة العنوان ، وحساب الجُمَّل .

وأحسب أن ثمة ما يربط بين الإجازات ورموز المقابلة من ناحية ، وتقييد الختام وصفحة العنوان من ناحية ثانية ، والمسطرة والتعقيبات والكراسات وأنظمة الترقيم وحساب الجُمَّل من ناحية ثالثة . فالمجموعة الأولى تدخل فى باب توثيق المخطوطة . والمجموعة الثانية ينظر فى تواليها إلى ناحية شكلية تقوم على أنهما الورقة الأولى والأخيرة من المخطوطة ، وهما وعاءان مهمان جدًا فى بنيتها ، دون أن يتعارض ذلك مع فوائدهما الأخرى من توثيق وغيره . والمجموعة الثالثة يجمعها أن فيها جميعًا نوعًا من الصنعة يتصل بشكل الوعاء المعرفى (المخطوطة) ، ومقاس الورقة ، وضبط توالى الأوراق ، وتقسيم الفقرات

والجمل ، وتاريخ النسخ . وداخل كل مجموعة يمكن أن تكون هناك أسس مقبولة لتواليها ، لن ندخل فى تفصيلاتها .

وتتبقى لدينا الموضوعات التالية نذكرها على وفق ترتيبها فى الكتاب : صناعة ورق البَردى والرَّق والكاغد ، صناعة الرق ، تاريخ صناعة الكاغد ، الخطوط والعلامات المائية فى الكاغد ، صناعة المداد والحبر ، صناعة الكتاب الإسلامى ، طباعة الكتاب الإسلامى ، التزوير فى الوثائق والمخطوطات ، تعتيق الكاغد وتزوير السماعات ، الغش فى الكاغد ، المسكوكات والفهرسة .

ولنا عليها الملاحظات والتساؤلات التالية :

أ ـ «الرق» تردد فى موضوعين . وورود فى أولهما جاء عرضًا .

ب ـ الكاغد تردد فى خمسة موضوعات .

جـ ـ تداخلت العناوين ، فلدينا : صناعة ورق البردى والرق والكاغد ، ثم صناعة الرق ، ثم تاريخ صناعة الكاغد ، ثم بعد عدة موضوعات : تعتيق الكاغد .

ومحور هذه الموضوعات : الصناعة ، والتزوير ، وكان يمكن أن تُبنى هكذا :

الكتاب الإسلامى : مادة وصناعة وطباعة . وتحت هذا العنوان تتفرع : ورق البردى والرق والكاغد – المداد والحبر – نشأة الكتاب الاسلامى – طباعة الكتاب الإسلامى .

التزوير والغش فى المخطوطات : وتحت هذا العنوان : التزوير : مفهومًا وتاريخًا – ألوان التزوير وغاياته – غش الكاغد وتعتيقه .

د – موضوع «المسكوكات والفهرسة» جاء خارج السياق ، فلقد صرح السامرائى بأنه ليس من النقاد الخبراء فى المسكوكات ، على الرغم من أنه أكد أن كل ما يتصل بها يدخل فى علم الاكتناه . ويفهم من العنوان ومن كلامه تحته أن الموضوع مساق من أجل المفهرس ليتدرب على معرفة الخطوط . . .إلخ . وعليه فإن هذا الموضوع ألصق بموضوعات الفهرسة التى تحتاج حقًا إلى إعادة بناء فى عناوينها ومادتها .

٢ – ٤ سؤال المصادر

لاشك أن مصادر «علم الاكتناه» غنية غنى الموضوعات التى تناولها ، وتؤكد ذلك جرائد المصادر والمراجع التى سلفت الإشارة إليها . وقد أفاد السامرائى منها ، واقتبس منها ، ودلّل بها ، وخدم بها مادته ، لكن أهم من الجرائد من الناحية العلمية تلك الوقفات

والإشارات التى وقفها ونثرها على امتداد الكتاب ، وناقش فيها ومن خلالها الباحثين الذين تعرضوا لما خاض فيه .

والأسئلة التى نوردها فى هذه الفقرة تتلخص فى : كيف تعامل مع مصادره ، وماهى القضايا العلمية التى اتفق أو اختلف معهم فيها ، وما مدى توفيقه فى ذلك؟ .

لقد اتسمت طريقة تعامل السامرائى مع مصادره بسمات رئيسة ، هى :

أ ـ ظهور مواقفه الشخصية وعلاقاته الخاصة بوضوح .

ب ـ إصدار أحكام تقريرية عامة مطلقة .

ج ـ حدة اللهجة والقسوة فى النقد .

والحق أن هذه السمات – على الرغم من كونه على حق فى بعض الأحيان – تلقى فى روع القارئ شيئًا نحو مواقفه وآرائه العلمية ذاتها .

وتتجلّى مواقفه وعلاقاته الخاصة فى الحرص على الدعاء بالرحمة لبعض الباحثين ممن فارقوا دنيانا ، وإغفال الدعاء لبعضهم الآخر ، فالسامرائى لايذكر الأستاذ محمد المنونى إلا قال : رحمه الله وإيانا ، وكذلك حاله مع د . محمود الطناحى وعبد الحميد العلوجى . وقد ذكر غيرهم ــ وليسوا أقل شأناً ــ عُطلاً ، ومنهم د . محمد مندور ، ود . عبد اللطيف إبراهيم ، وغيرهما .

أما أحكامه المطلقة فتتبدّى فى نحو قوله ناعتًا خالد الطباع : « وهو أحسن من كتب فى أصول التحقيق من المعاصرين» ، ومثل ذلك بدرجة أقل ما قاله عن د .أيمن فؤاد سيد «وأوجز أيمن فؤاد سيد قواعد تحقيق التراث فى الكتاب العربى المخطوط ، فأفاد» .

وأما حدة اللهجة وقسوة النقد – وقد يعتذر له عنها لأسباب لا تخفى – فقوله فى سياق حديثه عن التحقيق : «ومثال آخر يظهر فيه كسل المحقق وازدراؤه لذكاء القارئ ما نشره محمد التونجى من كتاب المقنع من أخبار الملوك والخلفاء وولاة مكة الشرفاء فى حلب سنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م» (ص٦١) ، وقوله فى السياق نفسه« انعدام الوازع الخلقى والخلفية العلمية عند من دسّ أنفه فى عالم التحقيق ، فدخل فيه الصادح والباغم ، مثل محمد زينهم محمد عزب الذى لا يفهم من التحقيق شيئًا» (ص٦٦) .

وقوله أيضًا فى إحدى حواشيه : «انظر ماكتبه عبد العزيز الساورى حول كتاب أسماء شيوخ مالك بن أنس لابن خلفون الأندلسى الذى نشره هذا المخرب الأشر فى القاهرة » (ص٦٦) .

وعلى كلٍّ ، فإن ثمة وقفات للسامرائى مع عدد من الباحثين رأينا أن نعرضها ، لأنها تتصل بمسائل علمية مهمة وتتجاوز دائرة الأحكام العامة ، والثناء ، والذم ، والتفصيلات الهيِّنة ، وقد اخترنا ثلاثة ، هم : د . عبد الستار الحلوجى ، ود . أيمن فؤاد سيد ، ود . أحمد شوقى بنبين .

مسألة : الحلوجى وصفحة العنوان؟

يرى الحلوجى أن العرب لم يعرفوا صفحة العنوان فى أول عهدهم بصناعة الكتب ، وأن العنوان كان يأتى فى المقدمة إن وجدت ، وفى نهاية المخطوط[١] .

وقد رده السامرائى واستغربه ، لكنه خلط أحيانًا فى هذا الرد بين معرفة العرب العنوان ، ومعرفة صفحة العنوان ، قال : «فليس من المقبول عقلاً أن يصنف مصنف كتاباً دون أن يختار له عنوانًا يعرف به ، وكتابا بروكلمان وسزكين مليئان بعناوين المؤلفات القديمة» . وفرق بداهة بين الأمرين : العنوان ، وصفحة مستقلة له . والحلوجى لم ينف الأول .

وأُرانى أميل إلى ماذهب إليه الحلوجى ، وبخاصة أنه يتفق مع طبيعة الأشياء فى بداياتها ، ومنطقى ألا يتنبه المؤلفون القدامى إلى إفراد صفحة مستقلة للعنوان ، وهو أمر شكلى يصعب الوصول إليه قبل مرور فترة زمنية ، يصبح معها التأليف عملاً ذا تقاليد . على أن الحلوجى لم يحالفه التوفيق فى الاستدلال بأقدم المخطوطات التى وصلت إلينا ، ومنها رسالة الإمام الشافعى ، التى نسخها تلميذه الربيع بن سليمان قبل سنة ٢٠٤هـ . وقد أورد الحلوجى نفسه الورقة الأولى مثبتًا عليها العنوان . الأمر ـ فى تقديرى ـ أقدم من الرسالة ، فالتأليف لم يبدأ بالأمام الشافعى ، بل إنه يعود إلى منتصف القرن الأول الهجرى ، وربما العقد الخامس من النصف الأول ، فزياد بن أبيه (ت ٥٣ هـ) أول من ألف كتابًا فى المثالب ، وصحار العبدى (أحد النسابين والخطباء فى أيام معاوية بن أبى سفيان) له من الكتب : كتاب الأمثال[٢] .

مسألة : الحلوجى وترقيم المخطوطات والتعقيبة

يذهب الحلوجى إلى أن أوراق المخطوط فى أول عهدها لم تكن تخضع لأى نوع من الترقيم[٣] .

---

(١) تفصيل رأيه فى كتابه : المخطوط العربى ، ص١٥١ .
(٢) المصدر السابق ، ص٩١ ، ٩٢
(٣) المخطوط العربى ، ص١٦٧ .

وهذا أيضًا ردَّه السامرائى فى موطنين ، وعدّه رأيًا لا يستند على علم عملى قط (كذا)[١] وينقضه ما وصل إلينا من المخطوطات القديمة . كما أنَّ كلامه اللاحق يشى أيضًا بأنه فهم كلام الحلوجى على غير وجهه ، فالرجل قصد بـ «الترقيم» ما أوضحه فى الحاشية «ترقيم الأوراق ، وترقيم كل ورقة باعتبار وجهيها فتكون الأرقام ١ ، ٣ ، ٥ . . وأخيرًا ترقيم الصفحات» . هذا أولاً . والتعقيبة ـ كما نعتها ـ دليل يهدى إلى الورقة التالية . صحيح أنه قرر أنها لم تظهر إلا بعد القرن الرابع الهجرى ، لأننا لا نجد لها أثرًا فى أى مخطوطة من مخطوطات القرنين الثالث والرابع التى تحت أيدينا ، لكنه استدرك : ومن يدرى؟ فلعل المستقبل يأتينا بجديد فى هذا الموضوع[٢] .

وقد استشهد السامرائى ببعض المخطوطات المتضمنة للتعقيبة ، فكان منها ما هو مؤرخ فى ٣٧٤هـ (الروحة للجرباذقانى) ، وما يرجع إلى ٣٧١هـ (تفسير القصائد التسع للنحاس) ، بل إن إحداها ترجع إلى ٢٤٣هـ (تاريخ ملوك العرب للأصمعى)[٣] .

وكان أحمد شوقى بنبين قد سبق إلى هذا الرأى الذى قال به السامرائى ، وذكر مخطوطة الأصمعى ومخطوطات أخرى ، ونصَّ على أنه فحص مخطوطة الأصمعى التى نسخها ابن السِّكيت بخطه فى العاشر من شوال ٢٤٣هـ ، فبدا له أن اليد التى نسخت الكتاب هى التى وضعت التعقيبة[٤] . وبذلك تكون التعقيبة قد عادت إلى النصف الأول من القرن الثالث الهجرى .

على أن ما قاله السامرائى والحلوجى ليس فصلاً ، فنحن لم ندرس مخطوطات القرن الثانى الهجرى ، بله القرن الأول ، الذى لم تصل إلينا مخطوطاته أصلاً .

مسألة : د . أيمن فؤاد سيد وتحقيق المسودة

حقق د . أيمن ـ كما هو معلوم ـ مسودة خطط المقريزى (المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار) . وقد رأى السامرائى أن بعض المحققين أفنى وقته فى تحقيق بعض المسودات . و«بعض» هنا تشمل د . أيمن وإن لم يذكر اسمه ـ مع وجود نسخ مُبَيَّضة

(١) علم الاكتناه ، ص١٨٢ ، ١٩٥ ، وإنما ذيّلتُ عبارته بـ «كذا» ، لأنه استخدم «قط» مع المضارع المنفى بـ «لا» ، وحقها أن ترد فى سياق الماضى المنفى عمومًا ، الماضى لفظًا : ما رأيته قط ، أو معنى : لم أره قط ، فهى مقابل «عَوْضُ» و«أبدًا» والأفصح أن يقول : لم يستند قط ، أو لا يستند أبدًا .

(٢) المخطوط العربى ، ص١٦٧ .

(٣) علم الاكتناه ، ص١٧٩ ، ١٩٥ .

(٤) دراسات فى علم المخطوطات ، ص٧٦ ، ٧٧ .

عديدة ، وأن ذلك لا يجوز إلا إذا لم يصل إلينا من النص المبيض إلا قطعة أو قطعًا ، أو وصل إلينا مخرومًا ، أو كاملاً فى نسخة واحدة فقط ، أو أن المبيضة لم تشمل فصولاً فى المسودة ، أو لم تصل إلا المسودة .

والأمر لا يستقيم بهذه الصورة غير المكتملة من ناحية ، وغير المنسجمة من ناحية أخرى ، فالكلام فى المسودة أو المسودات ، وخاصة إذا وضعنا فى حسباننا علم الاكتناه بالمفهوم السامرائى الواسع لا يجوز أن يقتصر على تحقيقها . وحتى إذا ما اقتصرنا على جانب التحقيق ، فإن صفحة واحدة ـ مهما صغر الكتاب ـ لا تتسع لهذه الظاهرة التأليفية المهمة والممتدة على المساحة الزمنية للتأليف العربى الإسلامى جميعًا . وقبل هذا وذاك فإن الكتاب خاص بعلم الاكتناه الذى يشمل علمى الباليو غرافيا والكوديكولوجيا ، إضافة إلى التحقيق والدراسة الفيلولوجية للنصوص . والمسودات لها صلة بذلك كله ، وليس تحقيقها سوى جانب من جوانب الاهتمام بها فى إطار هذا المفهوم العام .

إن مفهوم كلام السامرائى يجعل من المسودات نوعاً من التأليف ترتبط أهميته بمقابله (المبيضات) ، فوجود هذا المقابل يجبّها . إنها نَصٌّ لاحق ، أو مكمِّل ، تراب لا نلجأ إليه إلا إذا فُقد الماء . وهذا مفهوم يظلم كثيراً هذا النوع من النصوص ، الذى يمكن أن تقوم عليه دراسات ترتبط بالباليوغرافيا ، وذلك إذا ما أردنا أن ندرس تطور خط المؤلف ، وما يتصل بذلك من عناصر أخرى مثل الزمان والمكان اللذين سَوَّد فيهما مؤلَّفه ، كما تقوم عليه دراسات أخرى على جانب كبير من الأهمية ، وتقع فى صميم علم الكوديكولوجيا ، مثل العناصر المادية لهذه النسخة (المسودة) : ورقها ، ومدادها ، وتجليدها ، وترقيمها ، وما حوته ظهريتها وغاشيتها ، وما يمكن أن تدل عليه خوارج الكتاب من دلالات متنوعة ومتباينة : ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية وتاريخية ، وما يمكن أن يضيفه ذلك كله إلى السياق العام للزمان والمكان : آنه وسابقه ولاحقه .

ليس ذلك فحسب ، ولكن المسودات تكشف أيضاً عن طرق التأليف عند القدماء ، ومناهجهم فى التفكير ، وأساليبهم فى التعبير ، وأمور أخرى كثيرة .

ونصل إلى الجزئية التى توقف عندها السامرائى : التحقيق ، فهل يَجُبُّ نصّ (المبيضة) نصَّ (المسودة) ، ويلغيه فى حالة وجوده؟ أعنى أن نحكم بأن تحقيق المسودة إذا ما وجدت المبيضة يعد نوعاً من العبث غير العلمى؟ وهو ما ذهب إليه السامرائى .

فى رأيى أن تحقيق المسودات بوصفها نصوصاً لغوية صِرفة ترتبط بالدراسات الفيلولوجية لايقل أهمية عن تحقيق المبيضات . وليس هذا تضخيماً للمسألة ، ويكفى أن نثير سؤالاً : ألا تستحق آراء المؤلف العلمية المتصلة بالفرع المعرفى الذى يبحث فيه أن تدرس؟ وأليس هناك احتمال أن يكون صاحب رأى فى المسودة ، وقد عدل عنه بعد ذلك فى المبيضة؟ وما هى أسباب ذلك؟ . ولاشك أن وسيلتنا لذلك هى إصدار المسودة وإصدار المبيضة . وعندما يكون النصان أمام أعين الباحثين تنكشف جوانب علمية كثيرة ، وتنفتح آفاق ليس هذا مجالَ الخوض فيها .

مسألة : د . بنبين وتحقيق النسخة الفريدة

يرى د . أحمد شوقى بنبين أن اعتماد نسخة واحدة فى التحقيق شىء يرفضه علماء الفيلولوجيا اليوم ، فالأولى بعمل من هذا القبيل أن يسمى تصحيحاً ، لأن النسخة الفريدة ليس من شأنها أن تخضع للأساليب الحديثة فى نقد النصوص[١] ، كما أن الاعتماد على نسخة واحدة ، أو عدة نسخ لم يعد مقبولاً علمياً وعملياً فى عملية نقد النص ، مهما كانت الطرق والمناهج المطبقة فى التناول[٢] .

ولم يعجب هذا الرأى السامرائى لأنه يفترض أن يكون المحقق سندباداً يشد الرحال ، ويكثر التسيار والأسفار بحثاً عن النسخ . وهذا شىء مستحيل . وما قاله بنبين يعنى العزوف عن تحقيق النسخ الفريدة ، والنتيجة أن جانباً مهمًا من تراثنا يبقى مدفوناً مجهولاً[٣] .

إن كلاً من الرجلين على حق ، والخلاف فى جانب منه لفظى ، وفى جانب آخر محكوم بالزاوية التى نُظر من خلالها ، فالتحقيق العلمى فى صورته المثلى يتطلب جمع النسخ ودراستها وإخضاعها للتقويم والتقييم ، وإفراغ الوسع فى ذلك ، أما أولئك الذين يقدمون على تحقيق أول نسخة يرونها ، ولا يرجعون إلى الفهارس ، ولا يتتبعون المصادر ، فليسوا «محققين» بالمفهوم العلمى ، وسرعان ما تقصر قاماتهم . وهذا فحوى كلام د . بنبين .

ولكن إذا بذل المحقق الطاقة بحثًا عن النسخ ولم يجد ، هل يضع النسخة أو النسخ التى وجدها جانبًا ، فى انتظار أن تظهر نسخ جديدة؟ هذا فى الحقيقة غير مقبول ، إذ قد لا

(١) دراسات فى علم المخطوطات ، ص ٢٤ .
(٢) المصدر السابق ، ص٢٥ .
(٣) علم الاكتناه ، ص٨٨ .

تظهر تلك المخبآت ، فإذا ما ظهرت فلا بأس من إعادة النظر والتحقيق والدرس ، وذلك شأن العلم ، تراكمى بطبعه ، لا يولد كاملاً ، ولا توجد فيه أحكام قطعية ، ويمكن أن نفهم كلام السامرائى من هذه الزاوية .

آخر الأسئلة

لم يكن هذا السؤال واردًا وأنا أخط الكلمات الأولى مما كتبت ، ثم إنى تركته غفلاً مما يوضح طبيعته ، أو يربطه بقضية ما ، لأنى قصدت أن أجمع فيه تلك الأسئلة الصغيرة التى لم أرد أن أقحمها فى ما مضى وإن كانت على صلة ما به ، حتى أحافظ على استقلالية تلك الأسئلة الأساسية ، بوصفها صلب هذه القراءة وجوهرها .

وهذه الأسئلة بتركيز شديد :

أ ـ ن كتابًا عنوانه مخترع ، ويعكس رؤية خاصة لصاحبه ، ومادته تهدف إلى التأسيس لعلم ، وبناء مفهوم خاص به ، لا يجوز أن يخلو من خيوط رئيسة فى نسيج هذا العلم ، بحجة أنه كتاب صغير ، وأن «من الأشياء ما يحيط به العلم ولا تؤديه الصفة» ، وأن «ما كل ما يعرف يمكن أن يوصف ، وما كل ما يوصف يمكن أن يعرف» ، أو بدعوى أن صاحبه لم يرد أن يثقله بالشروح والتفاصيل والجداول ، فيعزف عنه القارىء الجاد .

وإذا كانت الكوديكولوجيا هى «العلم الذى موضوعه دراسة المخطوطات فى ذاتها»[١] أو بعبارة أخرى هى ضرب من الحفر عن المكونات المادية للمخطوطات تلك التى لا تتعانق البتة مع محتوى المخطوطة ، وهذا الحفر يشمل ما هو تقنى (صناعة مواد الكتابة ، والطى ، وصناعة الملازم ، والترتيب ، وتركيب الصفحات ، والتجليد) ، كما يشمل ما هو نسقى (النساخة وما يتصل بها ، والوقف ، وبداية المخطوطة ونهايتها ، وحرد المتن ، والتشطيب ، والحك ، والكشط ، والمحو ، ونظام الإحالات)[٢] . وإذا كانت الكوديكولوجيا هى نصيف علم الاكتناه ، فإن موضوعات كثيرة لم يعرض لها السامرائى . فمما هو تقنى غابت صناعة التجليد (التسفير) ، ومما هو نسقى غابت الوراقة والوراقون ، والمجموعات الخطية وتاريخها ، وهواة الكتب ، وطرق التأليف أو أشكاله ، وحرود المتن ، وغير ذلك .

(١) هذا تعريف ألفونس دان (نقلا عن مقالات فى علم المخطوطات ، ص١٥) .
(٢) مقالات فى علم المخطوطات ، ص٨ .

ب ـ إن عنوان الكتاب رسمه مؤلفه هكذا :

علم الاكتناه العربى الإسلامى :
Arabic Islamic Palaeography (Codicology)

وتحدث عن موضوعات لا علاقة لها بالباليوغرافيا ولا بالكوديكولوجيا مثل موضوعات التحقيق التى صبَّها تحت ستة عناوين .

جـ ـ يبدو أن السامرائى انطلق فى صياغة مادة الكتاب من منطلقات تقليدية ، فقد شغله همَّان : الفهرسة والتحقيق ، ونظر إلى موضوعات الباليوغرافيا والكوديكولوجيا المتصلة بالمخطوطات من ثقبين صغيرين إذا ما صح التعبير . وهذا ما يفسر كلامه فى مختلف الموضوعات من زاوية كونها مشكلات للمفهرس أو المحقق . فهو عندما يتحدث مثلاً عن النسخة الفريدة يبدأ : أما النسخة التى لا ثانية لها فإن الإقدام على تحقيقها مجازفة (ص٨٧) ، ويقول عن المسودة : إن بعض المحققين أفنى وقته فى تحقيق بعض المسودات (ص٩١) ، وعن طراز الخط : ومن مشكلات الفهرسة : التعرف على خط المخطوطة ، وعن تقييدات التملك : ويلحق بتقييدات الوقف ما يجده المفهرس : (ص١٣٣) ، وعن الإجازات : ومن مشكلات الفهرسة : الإجازات . . إلخ (ص ١٥٩) .

إن هذه الموضوعات جميعاً هى ظواهر علمية تحتاج إلى دراسة ينتج عنها قوانين كوديكولوجية تفسر خصائص المخطوطات العربية . وكونها مشكلة من مشكلات الفهرسة مسألة هامشية تعرض فى سياق مختلف .

د ـ بعض موضوعات الكتاب قامت على أساس جمع بعض الحكايات والأخبار . ويبدو أن ذلك يرجع إلى كمّ المعرفة التى يحتفظ بها السامرائى . على أن ذلك لايصح فى كتاب يريد أن يبنى ويؤسس علماً . وشاهد ما أقول ذلك الموضوع الذى عنونه « التزوير فى الوثائق والمخطوطات» فقد بدأه بالقول : هذه حفنة من حكايات طريفة وأخبار ظريفة ، وهى بعد ليست بحثًا شاملاً فى التزوير ، بل هى لملمات من بعض التجارب[١] . . إلخ . وقد صدق ما ذكر ، فالبحث كله حكايات وأخبار . وأضف إلى الشاهد السابق موضوعات : تعتيق الكاغد ، وتزوير السماعات ، وصناعة الكتاب الإسلامى[٢] .

(١) علم الاكتناه ، ص٣٥١ .
(٢)المصدر السابق ، ص٣٤١ .

هـ ـ كثيراً ما تغرى السامرائى معلوماته ، فيستطرد لذكر أمور لا علاقة لها بموضوع كتابه . ومن ذلك أن يتحدث عن تزوير اللوحات الزيتية والتماثيل الفرعونية والإفريقية والساعات والكراسى والموائد[١]!

* * *

وأخيرًا ، فإنى أرجو أن أكون قد قدمت قراءة شبه وافية لكتاب لاشك أنه يعد إضافة للمكتبة العربية الإسلامية فى ميدان معرفى أصيل ، لكنه فقير ، ونحن فى أمس الحاجة إلى أن نغنيه حتى يعلو صرحه . وإذ كنا قد سجلنا بعض الملاحظات ورصدنا بعض الهَنات ، فإن ذلك يأتى من باب الغيرة على التراث ، والاهتمام بالكتاب ، والمحبة لمؤلفه ، مطمئنين إلى سعة صدر أهل العلم ، وإيمانهم بأن العلم لاينمو إلا بالاختلاف ، وأن الاختلاف – كما قالوا قديماً – لايفسد للودّ قضية .

(١) علم الاكتناه ، ص٣٨٢ .

المصادر والمراجع

- أساس البلاغة ، للزمخشرى ، تقديم محمود فهمى حجازى . القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ٢٠٠٣ .
- جمهرة اللغة ، لابن دريد . بيروت : دار صادر ، د . ت .
- دراسات فى علم المخطوطات والبحث الببليوغرافى ، أحمد شوقى بنبين . الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة محمد الخامس) ، ١٩٩٣ .
- الصحاح ، للجوهرى . بيروت : دار العلم للملايين ، د . ت .
- القاموس المحيط ، للفيروزآبادى ، ط ٢ . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- لسان العرب ، لابن منظور ، ط ١ . بيروت : دار صادر ، ١٩٩٧م .
- المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة ، لابن سيده ، تحقيق مجموعة من الأساتذة . القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٩٥٨ - ١٩٩٩م .
- المخطوط العربى ، عبدالستار الحلوجى ، ط ٣ . الإسكندرية : دار الثقافة العلمية ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- المخطوطات العربية فى الغرب الإسلامى ، تنسيق وتحرير أحمد شوقى بنبين . الدار البيضاء : مؤسسة الملك عبدالعزيز ، ١٩٩٠م .
- المعجم الكبير ، مجمع اللغة العربية . القاهرة ، مطبعة دار الكتب .
- معجم مصطلحات المخطوط العربى (قاموس كوديكولوجيا) ، أحمد شوقى بنبين ، مصطفى طوبى . مراكش : المطبعة والوراقة الوطنية ، ٢٠٠٣م .
- المعجم الوسيط ، ط ٢ . القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- المفصل فى علم العربية ، للزمخشرى ، ط ٢ . بيروت : دار الجيل .
- مقالات فى علم المخطوطات ، مصطفى الطوبى . الرباط : دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م .
- الممتع فى التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق د . فخر الدين قباوة . ط ٤ . بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٩ .